

اثر الائتمان المصرفي القطاعي في حجم الاستثمار

خلال فترة الحرب في سورية

طالب الدراسات العليا: صبا قبرصلي¹

كلية: الاقتصاد - جامعة: تشرين

الدكتورة المشرفة: رولا غازي اسماعيل+ د. رامي كاسر لايقة²

الملخص

يهدف البحث إلى تسليط الضوء على أهمية التمويل المصرفي في الاقتصاد، وقياس مدى مساهمة الائتمان المصرفي حسب القطاع في حجم الاستثمار في مرحلة الحرب ومرحلة إعادة الإعمار.

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي حيث تم دراسة السلاسل الزمنية التي استخرجت من المجموعات الإحصائية للأعوام 2011-2020.

ومن أهم النتائج: يوجد اثر معنوي للائتمان المصرفي القطاعي في حجم الاستثمار بقوة تفسيرية 89%، ويتبين من النموذج المستخرج بانه: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للائتمان المصرفي الزراعي والخدمي في حجم الاستثمار، وجود اثر إيجابي ذو دلالة إحصائية للائتمان الصناعي في حجم الاستثمار وهو المؤشر الأعلى تأثيراً، وجود اثر سلبي ذو دلالة إحصائية للائتمان التجاري في حجم الاستثمار.

الكلمات مفتاحية: الائتمان المصرفي حسب القطاع، حجم الاستثمار العام، التحليل المتعدد المتغيرات.

¹دراسات عليا (دكتوراه)- قسم الاقتصاد والتخطيط - كلية الاقتصاد - جامعة تشرين - سورية

²كلية الاقتصاد - جامعة تشرين - سورية.

The Effect of Sectorial Bank Credit on The Volume of Investment During The War on Syria

Abstract

The research aims to shed light on the importance of bank finance in the economy, and to measure the extent of the contribution of bank credit by sector to the volume of investment in the war and reconstruction phases.

The research depends on the descriptive analytical method, where the time series that were extracted from the statistical groups for the years 2011-2020 were studied.

Among the most important results: There is a significant effect of sectorial banking credit on the volume of investment, with an explanatory power of 89%. The most influential indicator is that there is a negative, statistically significant effect of commercial credit on investment volume.

Key words: Bank credit by sector, investment, multivariate analysis.

– المقدمة:

إن المشكلة الاقتصادية التي تواجه غالبية الدول النامية في رأي الكثير من الاقتصاديين هي انخفاض حجم الاستثمارات فيها، لهذا فإن نجاح هذه الدول في تحقيق التنمية يتوقف على مدى قدرتها في زيادة معدلات الاستثمار وبالمستوى الملائم لمعدل نمو السكان للقضاء على العقبات الكامنة فيها، والتي تعوق انطلاقها في مسار النمو الذاتي، وإن ضآلة معدلات الادخار بالدول النامية تعد عتبة أساسية أمام زيادة معدلات التنمية الاقتصادية وخاصة عن طريق المصارف إذ تعتبر مكان تجمع المدخرات، الأمر الذي يدعو هذه الدول إلى الاعتماد على رفع مستوى الاستثمار لتحقيق التنمية الاقتصادية المتزايدة والمستمرة عن طريق تأمين التمويل اللازم لها.

ومن هذا المنطلق هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مكونات الائتمان المصرفي من ناحية القطاعات الممولة وسبل التمويل للمشاريع والمشكلات المرتبطة به ، وتحديد اثر أي من المكونات هو الذي يساهم بشكل فعلي في دعم التنمية الاقتصادية المتمثل حجم الاستثمار في سورية وكشف المدى الذي يمكن أن يسهم ذلك في الدعم المالي والتمويلي لعملية التنمية الاقتصادية وذلك من خلال دراسة أثر الائتمان المصرفي القطاعي في حجم الاستثمار .

– الدراسات السابقة:

• الدراسات العربية:

الدراسة الأولى: لينا الأغا (2019) الخيارات المتاحة لتمويل إعادة الإعمار في سورية ، رسالة ماجستير جامعة دمشق - سورية.

هدفت الدراسة :

تقييم دور السياسات المالية والنقدية وسياسة الانفتاح على العمق المالي في الاقتصاد السوري

التعرف على الوضع الراهن للنظام المالي في سورية ومدى إمكانية مساهمته في تمويل إعادة الأعمار

المساهمة في وضع رؤية لتمويل استراتيجية إعادة الأعمار الشاملة في سورية

مناهج الدراسة:

المنهج المتبع هو الوصفي التاريخي في الفصل الأول، والمنهج التحليلي الاستنباطي في الفصل الثاني

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

ان الاقتصاد الكلي في سورية غير قادر على تمويل ما دمرته سنوات الأزمة في بلد نامي وانه لا يبد من البحث عن مصادر تمويل خارجية إلى جانب مصادر التمويل المحلية التي تحتاج إلى إعادة هيكلة تتناسب مع المتطلبات المرحلية، التي تتيح استخدام مختلف أدوات السياسة النقدية والمالية وغيرها من الأدوات بطريقة حكيمة وسليمة من قبل الحكومة وكل هذا يحتاج إلى شرط أساسي وهو تحقيق الأمن والاستقرار واتخاذ إجراءات تدعم التحرير المالي والانفتاح على الأسواق العالمية وجذب المستثمرين.

الدراسة الثانية سعاد دحاوي. (2014). دور القروض في تفعيل الاستثمارات دراسة تطبيقية لبنك القرض الشعبي الجزائري. الجزائر: جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان.

يهدف البحث إلى رصد التمويل المتاح للبنوك تقديمه على شكل قروض للمشاريع الاستثمارية وكيف يساهم في نجاح هذه المشاريع، وكذلك التعرف على مراحل منح وتسيير القروض الاستثمارية وتقييمها إضافة إلى الدعم المعرفي في مجال التسيير البنكي وكسب الخبرة في الميدان العلمي والعملية، ودراسة كيف تساهم القروض البنكية في تفعيل الاستثمارات.

ومن أهم النتائج:

إن القروض تلعب دوراً هاماً في الاقتصاد الوطني، إذ أنها تقوم بدور فعال في زيادة الطاقة الإنتاجية وبالتالي زيادة الإنتاج والعمالة عن طريق استثمار الأموال المقترضة في مشاريع إنتاجية ذات عوائد مرتفعة، ويبرز دور المصرف في دعم الاستثمارات من خلال:

- الاستفادة من السيولة الزائدة المحصل عليها من القروض في تمويل الصناعة والزراعة واستغلال الأموال في الإنتاج و التوزيع الذي يؤدي بالزيادة في إنتاجية رأس المال وخلق قيمة مضافة.

- تحويل المبالغ المكتنزة إلى ادخارات تساهم في عرض رأس المال وبالتالي فتح أبواب الاقتراض وإفادة كل المجموعات الاقتصادية والاجتماعية.
- القضاء على البطالة واستغلال الموارد البشرية الكفوة وذلك بإعطائها الفرص الكفيلة بتجسيد طموحاتها على أرض الواقع، مما ينوع الاستثمار و يفعله.

الدراسات الأجنبية:

- Masrick Hasan, (2016), **Role of Investment Banking in the Economic Development of Bangladesh**, Jagannath University, Bangladesh.

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم مساهمات التوظيفات المصرفية في الاقتصاد مع التركيز بشكل خاص على اقتصاد بنغلادش، وتهدف أيضاً إلى دراسة العامل الرئيسي للنمو الاقتصادي للبلد وكيفية ارتباطه بالاستثمار على نحو أدق بالأنشطة المصرفية الاستثمارية المتعلقة بالنمو، وتناقش أيضاً الارتباط بين التوظيفات المصرفية والنتائج المحلي الإجمالي وسوق رأس المال وإدارة المخاطر وغيرها من المتغيرات التي تتعلق بالنمو الاقتصادي وكيفية تأثير المصارف الاستثمارية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ومن أهم النتائج:

- أن بنغلادش تحتاج إلى دفع في عملية التنمية الاقتصادية لها، وتعزيز جهازها التموي الذي يستهدف قطاعات اقتصادية، لأن هذا الدعم من القطاعين العام والخاص أمر لا بد منه.
- الخدمات المصرفية الاستثمارية هي واحدة من أهم الأجهزة في الهيكل المالي للبلدان وتلعب دوراً حاسماً في تنمية بلد ما في هذا العالم الرأسمالي، وتعتمد تنمية الدول على مقدار الاستثمار الذي تنشئه لتطوير اقتصادها، كما أن التنمية الاقتصادية في بنغلاديش تعتمد إلى حد كبير على ذلك.
- أن بنغلاديش بلد نام وترغب في أن تكون دولة متوسطة الدخل في غضون عام 2021 فذلك هي بحاجة إلى دعم كبير من الخدمات المصرفية الاستثمارية ونتج ذلك من خلال

تحليل أدوار الخدمات المصرفية الاستثمارية في التنمية الاقتصادية في بنغلادش بسبب تأثيرها على خلق فرص العمل، وصناعة سوق رأس المال، وزيادة رأس المال على المدى القصير والطويل الأجل للصناعة وكذلك تعزيز القطاع التجاري، ونمو الناتج المحلي الإجمالي من خلال خلق الاستثمار، ويعرض كل هذا الأثر بأدلة تجريبية.

- Lankauskienė & Tvarona vičienė. (2013). Economic Sector Performance And Growth: Contemporary Approaches In The Context Of Sustainable Development.

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على دور القطاعات الاقتصادية من الناحية الاقتصادية في عملية النمو في ليتوانيا مما جعل هناك ضرورة حتمية لتحليل التجارب الدولية الأخرى. من أجل توفير تغطية متعمقة للتصورات المعاصرة المحتملة للقطاعات الاقتصادية وعلاقات النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى دراسة هيكل اقتصاد البلد؛ وتحديد أداء القطاعات الاقتصادية التي تستهدف النمو الاقتصادي؛ وأداء القطاعات الاقتصادية المستهدفة

ومن اهم النتائج : إن هيكل اقتصاد بلد ما هو العامل الرئيسي الذي يميز البلدان الناجحة عن البلدان غير الناجحة وهو ذو أهمية حيوية للنمو الاقتصادي، فأداء القطاع الاقتصادي بمدخلاته الذي يستهدف النمو الاقتصادي للبلد يؤثر في سياق التنمية المستدامة وكلما كان مرتفعاً ساهم في تمكين التنمية، وإن أي تطور في القطاعات الاقتصادية يحدث تغيراً هيكلياً في اقتصاد البلد ومستوى التنمية فيه

- مشكلة البحث:

يعد حجم الاستثمار أحد أهم المؤشرات التي تحدد مرحلة التطور الاقتصادي التي تمر بها البلد، وغالباً يستخدم للدلالة على مستويات التطور الاقتصادي الذي وصلت إليها الدولة من جهة والطاقة الإنتاجية المحلية من جهة ثانية، وإن ضعف حجم الاستثمار وضعف البيئية الهيكلية والاقتصادية للدول النامية قد تعيق انتقالها إلى مرحلة الدول المتطورة، نظراً لدور حجم تمويل النشاط الاقتصادي، و أسلوب دعم عملية التنمية الاقتصادية وخاصة في مرحلة الحروب أو ما بعدها، فإن البحث في أسلوب تمويل الفعاليات الاقتصادية وخاصة عبر المصارف يعتبر أمراً بالغ الأهمية على اعتبار أنها

احد اهم المؤسسات المالية في النظام المالي التي تواجه مخاطر عالية خلال الحرب وخاصة في سورية، ومنه يجب قياس مدى مساهمة الائتمان المصرفي الموجه نحو القطاعات الاقتصادية المختلفة في حجم الاستثمار ، الذي يسهم في تطوير الاقتصاد الوطني ويعزز جهود التنمية، ويمكن ان ترد المشكلة في التساؤل الرئيس التالي:

- ماهو أثر الائتمان المصرفي القطاعي في حجم الاستثمار خلال مرحلة الحرب في سورية ؟

- أهمية وأهداف البحث:

تبرز أهمية البحث من خلال دراسة الائتمان المصرفي حسب القطاع في سورية واثره في حجم الاستثمار، وتتجسد أهداف البحث في النقاط التالية:

1. تسليط الضوء على أهمية التمويل المصرفي في الاقتصاد .
2. قياس مدى مساهمة الائتمان المصرفي حسب القطاع في حجم الاستثمار في مرحلة الحرب ومرحلة إعادة الإعمار .

- مؤشرات البحث.

يعتمد هذا البحث على التحليل متعدد المتغيرات وهو الانحدار المتعدد حيث سوف نسعى إلى قياس أثر الائتمان المصرفي حسب القطاع في حجم الاستثمار في سورية خلال مرحلة الحرب، وبالتالي تصبح لدينا القدرة على التنبؤ بمدى مساهمة مكونات الائتمان المصرفي في حجم الاستثمار، من خلال إيجاد النموذج الخاص.

الجدول (1) المؤشرات الخاصة بالانحدار المتعدد	
المتغير التابع	الائتمان المصرفي حسب القطاع
<ul style="list-style-type: none"> • حجم الاستثمار . 	<ul style="list-style-type: none"> • الائتمان المصرفي الزراعي. • الائتمان المصرفي الصناعي. • الائتمان المصرفي التجاري. • الائتمان المصرفي الخدمي.

- منهج البحث:

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي حيث تم دراسة السلاسل الزمنية التي استخرجت من المجموعات الإحصائية للأعوام 2011-2020، وتم استخدام برنامج SPSS في استخراج النتائج.

- فرضيات البحث:

يعتمد البحث على اختبار فرضية الدراسة التي تمت صياغتها على أساس مشكلة الدراسة وأسئلتها، وهي على الشكل التالي: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للائتمان المصرفي حسب القطاع في حجم الاستثمار في مرحلة الحرب ومرحلة إعادة الإعمار في سورية.

أولاً: الإطار النظري للبحث:

• وظائف الائتمان المصرفي:

تعتبر التسهيلات الائتمانية بمثابة العمود الفقري للنشاطات الاقتصادية المختلفة، حيث تعمل على إشباع الاحتياجات التمويلية للمشاريع الاقتصادية المختلفة في المجالات المتعددة، والحاجات التمويلية للأفراد.

كما تساهم في نمو وازدهار وكفاءة الاقتصاد الوطني، وتمثل الجانب الأكبر في استخدامات الأموال وتعتبر المصدر الأول لأرباح المؤسسات المصرفية حيث تساهم هذه التسهيلات الممنوحة من قبل المصارف بأكثر من 78 % من عائداتها، ولكون العلاقة بين العائد والمخاطرة تمثل إحدى حقائق العمل المصرفي فإن التسهيلات الائتمانية تتضمن قدرًا من المخاطرة التي يمكن أن تتعرض لها المصارف (Ehimare, 2012).

تتفاوت التسهيلات من حيث سعر الفائدة المتعاقد عليه فهي إما أن تكون ذات أسعار ثابتة أو فائدة متغيرة "معومة" تعود أهمية هذا التقسيم من احتمال التفاوت في هاتين الخاصيتين بين المصادر والاستخدامات (الشماع، 2002).

وإن التطورات التكنولوجية والاقتصادية ونمو مؤسسات الجهاز المصرفي واتساع الأسواق النقدية والمالية أعطت الائتمان المصرفي أهمية كبيرة وذلك من خلال إمكانية تجميع الموارد المالية وتعبئتها، باتجاه الأنشطة الاقتصادية بهدف الوصول إلى أعلى حالة تشغيل ممكنة في الاقتصاد إلا أن هذه ليست الوظيفة الوحيدة للائتمان المصرفي إذ أن له وظائف عديدة تبرز من خلال (الدوري و السامرائي، 2013) :

1- **وظيفة تمويل الإنتاج:** تستوجب احتياجات الاستثمار الإنتاجي المختلفة في الاقتصاد الحديث توفير قدر ليس بالقليل من رؤوس الأموال، كما أن السمة الأساسية للإنتاج الحديث هي التركيز والتركز لمحاولة الاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير، ويتضمن تركيز رؤوس الأموال بازدياد حجم كل المشروعات نتيجة زيادة الاستثمارات الجديدة، بينما يقتصر التركيز على ازدياد حجم بعض المشروعات على حساب غيرها وفي كلتا الحالتين يساعد على حصول المشروعات على القروض (بونس و مبارك ، 2003).
فالمشاريع الزراعية والصناعية والخدمية الكبيرة منها والصغيرة والقائمة والحديثة التكوين بحاجة دائمة إلى موارد مالية تفوق إمكانياتها الذاتية، فلا بد أن تطلب الائتمان، وهنا يأتي دور مؤسسات الإقراض المتخصصة في توفير الائتمان المتعدد الأغراض بحسب طبيعة كل نشاط والفترة التي تحتاجها هذه الأنشطة لإنجاز أعمالها، فالائتمان يسهم في توفير الفرص الاستثمارية لزيادة الإنتاج وتوسيعه (الزيدي، 2002).

2- **وظيفة تمويل الاستهلاك:** المقصود بوظيفة تمويل الاستهلاك حصول المستهلكين على السلع الاستهلاكية في الوقت الحالي بدفع أجل لأثمانها، مما يساعد الأفراد على توزيع إنفاقهم الاستهلاكي عبر الزمن، كذلك تساعد القروض على تنشيط جانب الطلب على السلع والخدمات الاستهلاكية، ومن ثم يساهم في زيادة رقعة السوق، وزيادة الإنتاج والاستثمار (Ghirmay, 2006) .

3- **وظيفة تسوية المبادلات:** إن قيام القروض بوظيفة تسوية المبادلات وإبراء الذم تظهر أهميتها من خلال مكونات عرض النقد، أو كمية وسائل الدفع في المجتمع، فزيادة الأهمية النسبية لنقود الودائع (الودائع الجارية) من إجمالي مكونات عرض النقد يعني

استخدام القروض بصورة واسعة في تسوية المبادلات وإبراء الذمم بين الأطراف المختلفة، أي أن القروض تساعد في استحداث قدر من وسائل الدفع، إلى جانب النقود القانونية، يتناسب حجماً ونوعاً مع متطلبات الحياة الاقتصادية للمجتمع (Akinwande, Dikko, & Samson, 2015).

ومما سبق نجد أن آثار الوظائف الأساسية المذكورة للائتمان المصرفية تنعكس بصورة واضحة على النشاط الاقتصادي عامة، وعلى بقية المتغيرات الأساسية في الاقتصاد الوطني خاصة، وفي مقدمة هذه المتغيرات الدخل القومي والإنتاج، والاستثمار والاستهلاك والادخار، بالإضافة إلى ذلك فإنها توسع من دائرة التراكم الرأسمالي من خلال توجيه المدخرات نحو توسيع الإنتاج (Spiegel & Benhabib, 2000). ينظر للائتمان المصرفي من زاويتين كل منهما لها أهميتها، فمن الزاوية الأولى ينظر للائتمان من وجهة نظر المصرف، ومن الزاوية الثانية، ينظر لدور الائتمان وأثره على الاقتصاد الوطني، فمن وجهة نظر المصرف: يرتبط الائتمان بالاستثمار الذي من خلاله يستطيع المصرف التجاري ضمان استمرارية النمو، وضمان تحقيق الأرباح والأهداف التي يسعى إلى تحقيقها، ويتم ذلك كون الائتمان المصرفي هو شكل من أشكال الاستثمار في أصول المصرف المهمة حيث يتحقق الجزء الأكبر من العوائد. أما على مستوى الاقتصاد الوطني فالائتمان نشاط بالغ الأهمية وله تأثير كبير، وعليه يتوقف نمو الاقتصاد، وارتقاء لهذا يعتبر الائتمان المصرفي من أهم مصادر إشباع الحاجات التمويلية للقطاعات الاقتصادية المختلفة ولكن من جانب آخر يعتبر أداة حساسة قد تؤدي إلى حدوث أضرار كبيرة بالاقتصاد إذا لم يحسن استخدامه (الزبيدي، 2002).

• اعتبارات منح الائتمان:

عندما يفحص المختصون في المصرف طلبات القروض والتسهيلات الائتمانية يدخل في اعتبارهم عناصر متعددة لها علاقة مباشرة بالطلبات قيد البحث، وعلى أساس أن هذه الاعتبارات يمكن النظر إليها كمبادئ أساسية لمنح الائتمان، يصدر بعد أخذها في الحسبان قرار الموافقة أو بالرفض للطلبات المقدمة، أي تتبع المصارف سياسات خاصة

بمنح الائتمان من حيث كميتها، نوعها والقطاعات الاقتصادية التي ستقوم بتمويلها، لأن منح الائتمان يعد المحدد الرئيس لنجاح المصرف، ولأرباحه، ولنموه، واستقراره (جبر، 2008).

ويتأثر منح الائتمان بعوامل متعددة منها:

1- **السيولة:** على المصرف أن يكون قادراً باستمرار على مقابلة التزاماته تجاه العملاء أصحاب الودائع عن طريق تحقيق السيولة الكافية، مما يترتب على ذلك قيام المصرف باستخدام قدر من موارده في أصول تتمتع بقدر كاف من السيولة، وما يتيح له إمكانية استرداد قيمتها بسرعة من دون تحقيق خسارة تذكر عند الحاجة إلى نقود سائلة لمواجهة طلبات السحب أو إجراء الحوالات المصرفية بين القطاعات المختلفة، ومن ثم يعمل المصرف على توفير الأمان الكافي حين استخدام أمواله، أي توفير قدر كافٍ من النقدية والأصول التي يمكن تحويلها إلى نقدية إما بالبيع أو بالاقتراض بضمانها من المصرف المركزي لمقابلة طلبات السحب دون أي تأخير، وهدف السيولة دقيق لأنه يستلزم الموازنة بين توفير قدر مناسب من السيولة للمصرف وهو أمر قد يتعارض مع هدف تحقيق الربحية، ويبقى على إدارة المصرف الناجحة مهمة الموازنة بين هدفي الربحية والسيولة (عبد الرحيم و جابر، 2008).

2- **الأمان:** ويشير إلى ضرورة حرص المصرف على عودة الأموال المقرضة، ويعود السبب في ذلك إلى أن معظم الأموال هي ليست ملكاً للمصرف، وإنما هي أموال مملوكة للغير (المودعين)، ويعمل المصرف لتحقيق هذا المبدأ إلى التأكد من مقدرة المقترض على السداد، وتحديد حجم المخاطرة المرافقة لعملية الإقراض.

ويعني ذلك اطمئنان المصرف إلى أن المنشأة التي تحصل على الائتمان سوف تتمكن من سداد القروض الممنوحة لها مع فوائدها في المواعيد المحددة لذلك (الأنصاري، 1999).

3- الربحية: تتناسب درجة سيولة الأصل تناسباً عكسياً مع ربحية هذا الأصل ومخاطر الاحتفاظ به، فكلما ارتفعت سيولة الأصل قلت ربحيته، أو قدرته على تحقيق الأرباح وقلت المخاطر التي تترتب على الاحتفاظ به.

والعكس بالعكس، فالنقدية التي يحتفظ بها المصرف في خزينته، أو لدى المصرف المركزي هي أصول سائلة بطبيعتها، ولكنها في الوقت نفسه أصول غير منتجة لا تدر ربحاً على الرغم من أنها أكثر أوجه الاستخدام أماناً، أما القروض القصيرة الأجل فهي لا تتمتع بنفس القدر السابق من السيولة، ولكنها تحقق عائداً مقبولاً للمصرف. وعليه فإن منح القروض يواجه بأنه في الوقت الذي ينبغي على المصرف أن يحتفظ بالأموال اللازمة لمقابلة التزاماته تجاه عملائه، فإن عليه أن يعمل على تحقيق قدر معقول من الربح (عبد الرحيم و جابر، 2008).

4- التنوع (الانتشار): تعمل أغلب المصارف وهي تقوم بمنح القروض، على أن تشمل هذه القروض مختلف القطاعات الاقتصادية للدولة، ويمكننا القول: إن الانتشار الواسع للتسهيلات الائتمانية سوف يؤدي إلى تقليل المخاطر من خلال تنوعها، وتوزيعها على الشرائح الاجتماعية والقطاعات الاقتصادية، ويضمن للمصرف الحصول على حصة سوقية أكبر مقارنة مع بقية المصارف المنافسة له في القطاع المصرفي.

5- القيود القانونية وتوجيهات المصرف المركزي: إذ يقوم المصرف المركزي عادة بإصدار القواعد الاسترشادية، أو الضوابط الائتمانية بهدف تحقيق الرقابة على المصارف العامة في الدولة، ووضع قواعد إلزامية أيضاً من أجل تخفيف حدة مخاطر الائتمان، مثل قواعد التركزات الائتمانية، والتعليمات الخاصة بتصنيفات الديون، وتكوين المخصصات لمقابلة الديون المعدومة والمشكوك بتحصيلها وتجنب الفوائد غير المحصلة وعدم إدراجها ضمن الإيرادات (السييس، 2004).

6- سياسة الإدارة: هي الخاصة بتحديد أنواع التسهيلات، كميتها، ومجالات التسليف، والنفيوض بمنح التسهيلات وسياسات في التسعير، والتشدد أو عدمه في الحصول على ضمانات، والكوادر الإدارية المتوفرة لدى المصرف في دائرة التسهيلات (جبر، 2008).

7- **الدورات التجارية:** تشير الدورة التجارية إلى انتقال النشاط الاقتصادي من فترة انتعاش إلى فترة كساد، وبالتالي تغير المصارف سياستها الإقراضية خلال الدورة التجارية ففي فترة الانتعاش (الرخاء) نجدها تتوسع في منح القروض لوجود الحاجة إليه من جهة المقترضين، ولتفاؤل الجميع في ارتفاع أكبر وأرباح أكثر، فكلما زاد النشاط ازدادت تبعاً له الحاجة إلى القروض المصرفية لتمويل النشاط المتزايد ولمقابلة ارتفاع الأسعار المتواصلة الذي يظهر بشكل واضح، وتتنافس المصارف في هذا المجال على منح القروض، أما في فترة الكساد إذ نقل الحاجة إلى القروض بشكل واضح، لذا، نجد لدى المصارف موارد مالية كبيرة غير مستخدمة (مستغلة) ولا تحقق منها أي ربح خلال هذه الفترة، ثم يزداد الطلب على القروض تدريجياً، حتى تصل إلى فترة التوسع إلى نهايتها المفاجئة، وتكرر الدورة من جديد.

• تطور القطاع المصرفي في سورية:

نستقري من القرارات الصادرة عن مصرف سورية المركزي والأحوال الاقتصادية التي مرت بسورية بان السياسة المصرفية قد مرت بعدة مراحل، وهي:

– مرحلة نمو القطاع المصرفي السوري حتى عام 2010

هدفت السياسات المصرفية في هذه المرحلة إلى تطوير العمل المصرفي وزيادة الوعي المصرفي والتحول من الادخار السالب إلى الاستثمار في المصارف من خلال الإيداع، فيما يلي أهم المؤشرات والمحتويات التي تم تنفيذها خلال فترة السياسة التنموية:

1) تنمية الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية

1. إعادة النظر في الهياكل الحالية للنظام المصرفي ومؤسساته لإيجاد كيانات مصرفية كبيرة مقتدرة وأكثر كفاءة لمواجهة التطورات المتسارعة في الصناعة المصرفية والنظام المالي والنقدي العالمي، وذلك عن طريق زيادة معتبرة في رؤوس أموال المصارف والسماح بافتتاح مصارف خاصة.
2. مراجعة القوانين التي تحكم العمل المصرفي كقانون النقد والتسليف وقانون تنظيم العمل المصرفي وقانون التعامل بالنقد الأجنبي ولائحة النقد الأجنبي ولائحة الجزاءات الإدارية والمالية للمخالفات المصرفية.

3. المرونة في السياسة المصرفية والعمل على تطور القطاع مع متطلبات الاقتصاد.
4. مراجعة أسس السلامة الأمنية للمصارف بغرض توفير مزيد من الحماية لها ولأصولها بما في ذلك النقود المتحركة ما بين الفروع من خلال التعاقد مع شركات الحماية الأمنية وذلك بالتنسيق مع مفوضية المصارف والجهات الأمنية المسؤولة.

(2) تأصيل العمل المصرفي وتفعيله

إن عملية التأصيل وزيادة فاعلية النشاط المصرفي والمالي عموماً وآثاره على الاقتصاد تتطلب سياسة مصرفية مرنة تعتمد مبدأ الجودة في العمل والدراسة الشاملة لجميع التحديات والفرص للوصول إلى النتيجة المرجوة فلذلك كان يجب ان تضع السياسة المصرفية خطط تتصف بالاستمرارية والشمولية ووضوح الهدف، وينبغي أن تكون محل الرعاية والعناية والنفاد والمتابعة لدي كل المؤسسات وعند كل العاملين في المؤسسة الواحدة. عليه عنت السياسة الشاملة بالتركيز علي ما يلي:

(3) تنظيم سوق النقد الأجنبي

سعيًا لإعادة تنظيم سوق النقد الأجنبي بهدف إزالة التشوهات وخلق سوق موحدة سيتم الآتي:

1. استكمال بناء سوق النقد الأجنبي الموحد بإزالة التشوهات المتبقية وتحرير المعاملات وفق متطلبات العرض والطلب بما في ذلك سعر الصرف وحركة وحيازة النقد الأجنبي.
2. العمل على بناء احتياطات للبنك المركزي للمساعدة في استقرار سعر الصرف واستحداث آليات لذلك.
3. تنظيم استخدامات موارد النقد الأجنبي بالمصارف بهدف الحفاظ علي موقف متوازن بالنقد الأجنبي لضمان السلامة المالية.

● السياسة المصرفية خلال الأزمة السورية

تستند سياسات المصرف المركزي في مرحلة الأزمة على موجهاً لتأثير السالبة الأمنية والاقتصادية والحد من مخاطرها، والمخاطر المصرفية فقد تنتج بسبب كل من:

- الآثار السالبة على معدلات نمو الاقتصاد .
- الاختلال في الميزان التجاري وميزان المدفوعات .

- الآثار السالبة على المالية العامة .
ولقد حدد المركزي عدة محاور للسياسات الاقتصادية والمالية والنقدية والتي من شأنها أن تحقق في نهاية الفترة إعادة التوازن الداخلي والخارجي للاقتصاد ومن ثم استعادة النمو الاقتصادي المستدام في ظل الاستقرار .

• مرحلة إعادة الإعمار منذ عام 2017

اعتمدت المصارف خلال مرحلة إعادة الإعمار على المنهجية التالية:

○ استقطاب واستخدام الموارد: على المصارف الالتزام بالآتي:

1. زيادة كفاءة وتنوع الخدمات التي تقدمها إلى عملائها عبر استخدام نظم الدفع الإلكترونية وتحقيق الشمول المالي، وذلك عبر الآتي:

- زيادة حجم الودائع المصرفية و زيادة عدد المتعاملين مع المصارف.
- تشجيع العملاء على التوسع في استخدام النقود الإلكترونية في الدفع.
- تبسيط إجراءات فتح الحسابات الجارية وحسابات الادخار والاستثمار
- التوسع الرأسي في تقديم الخدمات المصرفية وتنوعها.

2. استخدامات الموارد :على المصارف توجيه الموارد نحو القطاعات الإنتاجية بما في ذلك إنشاء المحافظ والصناديق الاستثمارية.

3. تكلفة التمويل:لرفع درجة التنافسية بين المصارف في تقديم خدمات متميزة، يترك لكل مصرف حرية تحديد هامش الربح عند التمويل بكافة الصيغ مع الالتزام بالضوابط.

○ الاستقرار المالي والسلامة المصرفية

1. السعي للاستقرار المالي:لرفع جاهزية المصارف للاستفادة من الفرص ومواجهة التحديات في ظل استمرار العقوبات ولتحقيق الاستقرار المالي والسلامة المالية، على المصارف العمل على رفع رؤوس أموالها والعمل على الاندماج الطوعي لتقوية أوضاعها حتى تتمكن من المنافسة، وتطوير دور الرقابة الذاتية من خلال تفعيل الضبط المؤسسي، وتخفيض نسبة التعثر المصرفي.

2. شبكة الأمان المالي: لضمان سلامة واستقرار القطاع المالي و لتعزيز شبكة الأمان المالي، تسعى المصارف إلى تعزيز جودة نظم المعلومات والتصنيف الائتماني من خلال إدخال كل عملاتها في نظام وكالة الاستعلام والتصنيف الائتماني.

ثانياً : المناقشة والاستنتاجات:

يقوم هذا المبحث على الدراسة الإحصائية لمتغيرات الدراسة، وذلك عن طريق إيجاد النماذج الخاصة بالانحدار المتعدد، وقد تم اخذ السلسلة الزمنية الواقعة بين عامي 2004-2018، وذلك بالاعتماد على برنامج SPSS لاستخراج النتائج، ومن ذلك يمكننا وضع الفرضية التالية:

- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للائتمان المصرفي القطاعي في حجم الاستثمار.

يظهر الجدول التالي قيم متغيرات الدراسة، وهو كما يلي:

الجدول (2) قيم مؤشرات الدراسة

العام	الائتمان الزراعي	الائتمان الصناعي	الائتمان التجاري	الائتمان الخدمي	حجم الاستثمار
2011	32115.03	76633.65	392745.26	448916.76	579911
2012	11898.92	65166.66	366707.46	499020.75	703594
2013	5979.35	59369.50	405183.67	616969.94	386818
2014	51606.08	50653.45	409779.68	724739.06	424662
2015	82817.41	52286.57	451610.86	1022173.74	297496
2016	193747.32	41952.24	446168.54	1380085.47	399594
2017	89592.27	58210.88	440466.47	1386449.08	554723
2018	96156.40	85354.08	500017.02	1030236.81	643824
2019	102720.53	112497.28	559567.57	674024.54	732925
2020	109284.66	139640.48	619118.12	317812.27	822026

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المجموعات الإحصائية بين عامي 2011-2020

وسنعمد على الانحدار الخطي المتعدد وذلك بسبب طبيعة مؤشرات الدراسة حيث يهدف البحث لقياس الائتمان المصرفي القطاعي وإظهار أي من المكونات هو الذي ساهم في تخفيض أو رفع حجم الاستثمار في ظل الحرب على سورية وما قبلها، وخطوات تطبيق الانحدار الخطي هي كما يلي:

- شروط تطبيق الانحدار الخطي المتعدد:

1. الارتباط بين المتغيرات المستقلة: تم تشكيل مصفوفة الارتباط للمتغيرات المستقلة ويشترط ان لا يكون الارتباط قوي حيث يتم استبعاد احد المكونات التي ترتبط ارتباطا مرتفع مع أي مؤشر اخر، يظهر الجدول التالي مصفوفة الارتباط بين المتغيرات المستقلة (الائتمان المصرفي القطاعي)، وهي على الشكل الاتي:

الجدول (3) مصفوفة الارتباط بين الائتمان المصرفي القطاعي

		الائتمان الزراعي	الائتمان الصناعي	الائتمان التجاري	الائتمان الخدمي
الائتمان الزراعي	Pearson Correlation	1	.088	.526	.594
	Sig. (2-tailed)		.810	.118	.070
	N	10	10	10	10
الائتمان الصناعي	Pearson Correlation	.088	1	.836**	-.578-
	Sig. (2-tailed)	.810		.003	.080
	N	10	10	10	10
الائتمان التجاري	Pearson Correlation	.526	.836**	1	-.133-
	Sig. (2-tailed)	.118	.003		.714
	N	10	10	10	10
الائتمان الخدمي	Pearson Correlation	.594	-.578-	-.133-	1
	Sig. (2-tailed)	.070	.080	.714	
	N	10	10	10	10

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج spss

نلاحظ من الجدول السابق بأن قيمة معاملات الارتباط ضمن مجال الجيد ولا يوجد اي مؤشر قيمة معامل ارتباطه مرتفعة فلذلك يمكننا إدخال كافة المتغيرات المستقلة بالتحليل دون استبعاد اي مؤشر، مما يؤكد لنا أن جميع المتغيرات تساهم في رفع القدرة التفسيرية لمعادلة الانحدار.

2. شرط عدم وجود الارتباط الذاتي: قامت الباحثة باختبار الارتباط الذاتي عن طريق اختبار (VIF) للتأكد من عدم وجود مشكلة الارتباط الخطي المتعدد (ارتباط ذاتي) وتم الاعتماد على اختبار معامل تضخم التباين Variance Inflation Factor (VIF)، إذ يشير الاختبار إلى وجود ارتباط خطي متعدد اذا كانت قيمة معامل تضخم التباين أكبر من 10، وهناك اختبار مساند لاختبار (VIF) وهو اختبار Tolerance إذ يجب ان تكون قيمته أعلى من 0.1 (Akinwande, Dikko, & Samson, 2015)، والاختبار هو على الشكل التالي.

الجدول (4): اختبار VIF لنموذج حجم الاستثمار

Model	Collinearity Statistics	
	Tolerance	VIF
1	.257	3.893
الائتمان الزراعي	.105	9.449
الائتمان الصناعي	.107	9.261
الائتمان التجاري	.214	4.664
الائتمان الخدمي		

المصدر من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج spss

من الجدول السابق نلاحظ أن جميع قيم اختبار (VIF) هي اقل من /10/ وقيم اختبار Tolerance اعلى من 0.1، وبالتالي لا يوجد ارتباط ذاتي بين المتغيرات.

– بناء معادلة الانحدار الخطي المتعدد لنموذج حجم الاستثمار:

1. المقدرة التفسيرية لنموذج الانحدار المتعدد للناتج المحلي الإجمالي: يتبين لنا من الجدول التالي الذي يتضمن النتائج الخاصة بمعامل التحديد R^2 .

الجدول (5): معامل تفسير لنموذج حجم الاستثمار

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.948 ^a	.899	.818	73838.26245

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج spss

نجد معامل التحديد يساوي 0.899 وهذا معناه أن المتغيرات المستقلة الداخلة في النموذج تفسر 89.9% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (حجم الاستثمار) وغالبا ما يؤخذ معامل التحديد المعدل في معرفة القوة التفسيرية للنموذج وهذا دليل على قدرة الائتمان المصرفي القطاعي على إحداث تغيير في التنمية الاقتصادية الممثلة بحجم الاستثمار، أما النسبة المتبقية فيرجع إلى تأثير عوامل أخرى لم تدخل في التحليل والقوة التفسيرية لها 10.1%.

2. الدلالة الإحصائية للنموذج: من خلال اختبار فيشر لتحليل التباين يمكن الاستدلال على الدلالة الإحصائية للنموذج المقترح والاختبار هو على الشكل التالي:

جدول (6) : جدول تحليل التباين

Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1 Regression	242020814144.529	4	60505203536.132	11.098	.011 ^b
Residual	27260445005.571	5	5452089001.114		
Total	269281259150.100	9			

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج spss

يتضح من جدول السابق: أن قيمة sig تساوي الصفر وهي اقل من 0.05 الذي يعبر عن مستوى الدلالة لهذا البحث، وبالتالي فأنتنا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة القائلة بان نموذج الانحدار هو معنوي وهذا يعني أن هناك واحد على الأقل من المكونات لها أثر ذو دلالة إحصائية في حجم الاستثمار.

– الدلالة الإحصائية للمتغيرات المستقلة: تدل قيمة اختبار T وقيمة sig المرافقة لها على المعنوية الإحصائية لكل من المتغيرات المستقلة في النموذج، وتظهر قيمة الثابت الخاصة بكل مؤشر بحجم الأثر الذي يحدثه على المتغير التابع من خلال قيمة β وذلك عند تغير قيمة المتغير المستقل بمقدار واحد، ويظهر لنا الجدول التالي معنوية وقيم الثوابت لكل من المتغيرات المستقلة بالإضافة إلى قيمة ثابت المعادلة.

الجدول (7) جدول قيم الثوابت والدلالة المعنوية للمتغيرات المستقلة

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
(Constant)	817857.465	273875.576		2.986	.031
1 الائتمان الزراعي	.866	.873	.278	.992	.367
الائتمان الصناعي	13.203	2.935	2.347	4.498	.006
الائتمان التجاري	-3.255-	1.090	-1.487-	-2.985-	.031
الائتمان الخدمي	.228	.141	.498	1.621	.166

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج spss

– بالنسبة للثابت : نجد أن قيمة sig تساوي 0.031 وهي قيمة اصغر من مستوى الدلالة 0.05، وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي تقر بالدلالة الإحصائية للثابت.

– لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للائتمان الزراعي في حجم الاستثمار.

– يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للائتمان الزراعي في حجم الاستثمار.

نجد أن قيمة sig تساوي 0.367 وهي قيمة أكبر من مستوى الدلالة 0.05، وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية التي تقر بعدم وجود الدلالة الإحصائية للمتغير المستقل الأول (الائتمان الزراعي).

- لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للائتمان الصناعي في حجم الاستثمار.
- يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للائتمان الصناعي في حجم الاستثمار.

نجد أن قيمة sig تساوي 0.006 وهي قيمة اصغر من مستوى الدلالة 0.05، وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي تقر بالدلالة الإحصائية للمتغير المستقل الثاني (الائتمان الصناعي)، حيث أظهرت نتائج الدراسة وجود اثر إيجابي ذو دلالة إحصائية للائتمان الصناعي في حجم الاستثمار، حيث بلغت قيمة معامل الانحدار 13.203 الأمر الذي يُشير إلى وجود تأثير ضعيف للائتمان الصناعي في حجم الاستثمار، أي أن كل زيادة في الائتمان الصناعي بمقدار نقطة واحدة سيؤدي ذلك إلى ارتفاع حجم الاستثمار بمقدار (13.203). وأن سبب هذه العلاقة الإيجابية بين للائتمان الصناعي وحجم الاستثمار بسبب توجه قسم من الإقراض إلى إنشاء مشاريع إنتاجية وخاصة خلال مرحلة إعادة الإعمار.

- لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للائتمان التجاري في حجم الاستثمار.
- يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للائتمان التجاري في حجم الاستثمار.

نجد أن قيمة sig تساوي 0.031 وهي قيمة اصغر من مستوى الدلالة 0.05، وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي تقر بالدلالة الإحصائية للمتغير المستقل الثالث (الائتمان التجاري)، حيث أظهرت نتائج الدراسة وجود اثر سلبي ذو دلالة إحصائية للائتمان التجاري في حجم الاستثمار، حيث بلغت قيمة معامل الانحدار 3.255 الأمر الذي يُشير إلى وجود تأثير ضعيف للائتمان التجاري في حجم الاستثمار، أي أن كل زيادة في الائتمان التجاري بمقدار نقطة واحدة سيؤدي ذلك إلى انخفاض حجم الاستثمار بمقدار (3.255). وأن سبب هذه العلاقة السلبية بين للائتمان

التجاري وحجم الاستثمار بسبب توجه قسم كبير من الائتمان إلى تمويل المستوردات وليس إلى إنشاء منشآت تساهم في رفع حجم راس المال المستثمر.

- لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للائتمان الخدمي في حجم الاستثمار.
- يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للائتمان الخدمي في حجم الاستثمار.

نجد أن قيمة sig تساوي 0.367 وهي قيمة أكبر من مستوى الدلالة 0.05، وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية التي تقر بعدم وجود الدلالة الإحصائية للمتغير المستقل الرابع (الائتمان الخدمي).

- صيغة نموذج الانحدار: بعد أن أوجدنا أن جميع شروط تحليل الانحدار الخطي المتعدد محققة يمكننا كتابة صيغة النموذج كما يلي:

$$Y = \beta_0 + \beta_1 X_1 + \beta_2 X_2 + \beta_3 X_3 + \beta_4 X_4$$

Y : المتغير التابع. β_0 : الثابت.

$\beta_1, \beta_2, \beta_3, \beta_4$: ثوابت المتغيرات المستقلة.

X_1, X_2, X_3, X_4 : المتغيرات المستقلة.

ومن الجدول (7) يمكننا استخراج معادلة الانحدار الخطي المتعدد وذلك على الشكل التالي:

$$Y = 817857.465 + 13.203 X_2 - 3.255 X_3$$

ومن معادلتنا الأخيرة نستنتج أن الائتمان الصناعي له تأثير إيجابي في المتغير التابع، أما من ناحية المتغير المستقل الثالث (الائتمان التجاري) فله تأثير سلبي وتأثيره هو أدنى من الائتمان الصناعي في حجم الاستثمار، والمتغير الأول (الائتمان الزراعي) والمتغير

الرابع (الائتمان الخدمي) فنلاحظ انه تم استبعادهما من المعادلة وذلك بسبب عم وجود اثر له في حجم الاستثمار .

• الاستنتاجات والتوصيات:

❖ الاستنتاجات:

1. يوجد اثر معنوي للائتمان المصرفي القطاعي في حجم الاستثمار بقوة تفسيرية %89.
2. تم استخراج نموذج للعلاقة بين مؤشرات النظام المالي معدل النمو الاقتصادي وهو:

$$Y = 817857.465 + 13.203 X_2 - 3.255 X_3$$

3. يتبين من النموذج بانه: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للائتمان المصرفي الزراعي والخدمي في حجم الاستثمار، وجود اثر إيجابي ذو دلالة إحصائية للائتمان الصناعي في حجم الاستثمار وهو المؤشر الأعلى تأثيراً، وجود اثر سلبي ذو دلالة إحصائية للائتمان التجاري في حجم الاستثمار.

❖ التوصيات :

- 1) العمل على استعادة نشاط المنح المصرفي للقطاعات الاقتصادية وخاصة الصناعية والعمل على رفع مساهمتها بشكل أفضل مما سبق بسبب الحاجة الملحة لرفع القدرة الإنتاجية والصناعية وذلك لما واجهته البلاد خلال الحرب .
- 2) ضرورة الاهتمام برفع حجم الائتمان التجاري للقطاعات المنتجة التي تساهم في دعم التنمية الاقتصادية بشكل مباشر ووضع الخطط اللازمة لرفع معدلات الإنتاج التي تساهم بشكل مباشر، إلى جانب تمويل المستوردات.

- (3) العمل على تفعيل كافة أشكال الائتمان الزراعي والعمل على تمويل مشاريع زراعية ذات إنتاجية اقتصادية تشكل قيمة مضافة للاقتصاد وليس مشاريع هدفها الاكتفاء الذاتي فقط.
- (4) العمل على تفعيل الائتمان الخدمي بأسلوب يحقق أقصى غاية منه والتربيت في تمويل القطاعات ذات الطابع الاستهلاكي.

❖ المراجع

– المراجع العربية:

1. الأنصاري، أسامة (1999). إدارة البنوك التجارية والبنوك الإسلامية. سلسلة المراجع الحديثة إلى تمويل والعلوم المالية والمصرفية.
2. الدوري، زكريا ؛ السامرائي، يسرى (2013). البنوك المركزية و السياسات النقدية. الأردن: دار اليازوري.
3. الزبيدي، حمزة (2002). إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني. الأردن: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.
4. السيس، صلاح الدين (2004). قضايا مصرفية معاصرة. القاهرة: دار الفكر العربي.
5. الشماع، خليل (2002). تحليل وتقييم أداء المصرف. اليمن: الأكاديمية العربية المصرفية.
6. جبر، هشام . (2008). إدارة المصارف. نابلس: مطبعة الحجاوي.
7. عبد الرحيم، عاطف، جابر، طه . (2008). تنظيم إدارة البنوك. الإسكندرية: الدار الجامعية.

– المراجع الأجنبية:

1. Akinwande,M ; Dikko,H ; Samson,A. (2015). *Variance Inflation Factor: As a Condition for the Inclusion of Suppressor Variable(s) in Regression Analysis*. Journal of Statistics, (5), PP: 754-767.
2. Ehimare,A . (2012). The Role of Banks in Capital Formation and Economic Growth: The Case of Nigeria. *Economy Transdisciplinarity Cognition*الصفحات ، Vol. 15,Issue 1.
3. Ghirmay,T . (2006). *Financial Development ,Investment ,Productivity and Economic Growth in the US*. US : Southwestern Economic Review.
4. Prochniak,M; Wasiak,K . (2016). *The impact of the financial system on economic growth in the context of the global crisis: empirical evidence for the EU and OECD countries*. EU and OECD countries: OECD.
5. Spiegel,M ; Benhabib,J . (2000). *the role of Financial development in Growth and Investment*. Journal of Economic Growth.
6. uskienè,L ; vičien,T . (2013). *Economic Sector Performance And Growth: Contemporary Approaches In The Context Of Sustainable Development*. international journal for finains and development .